



لا أسلحة لارتكاب الفضائع أو الانتهاكات

الالتزام بمعاهدة فعالة
لتجارة الأسلحة



منظمة العفو
الدولية



© JOSEPH EID/AFP/Getty Images

«سقط أرضاً، ولكن أحداً لم يتمكن من إخلائه من الشارع بسبب وجود الدبابات بالقرب من المكان، وسحقت إحدى دبابات الجيش جسده مراراً وتكراراً بشكل متعمد».

رواية شاهد عيان لمقتل خالد الحامض في مدينة حماة، سوريا.

مقدمة

تدفع البشرية في كل عام ثمناً باهظاً لتجارة الأسلحة التقليدية. فقد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حول العالم من جراء استخدام طائفة واسعة من الأسلحة والذخائر والمواد الأخرى المرتبطة بها. وقُتل آلاف الأشخاص وأصيبوا بجروح وتعرضوا للاغتصاب وأرغموا على الفرار من منازلهم نتيجة لذلك.

وقد مكّنت نقاط الضعف والثغرات التي تكتنف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية الحالية للحد من الأسلحة الدول وغيرها من الأطراف من الاستمرار في الاتجار بالأسلحة بصورة غير مسؤولة والإفلات من العقاب على أفعالها. أما الآن فقد أصبح بالإمكان أخيراً التصدي لغياب المعايير الدولية الكافية لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية ونقلها.

ففي يوليو/تموز 2012 ستم دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتفاوض بشأن وضع معاهدة لتجارة الأسلحة. وقبل ذلك، ستقوم الدول بمراجعة مواقفها بشأن مضمون الاتفاقية والمشاركة في الاجتماع التحضيري الختامي في فبراير/شباط 2012. وقد آن الأوان لضمان أن تحتوي الاتفاقية على أرفع المعايير المشتركة الممكنة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. ويعتبر هذا الأمر أساسياً في

المساعدة على منع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وينبغي التصدي الحازم لإمكانية استخدام عمليات نقل الأسلحة الدولية في ارتكاب أو تسهيل وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، كما ينبغي عدم إعطاء تراخيص لعمليات نقل الأسلحة إذا كانت تشكّل مخاطر حقيقية. كما يجب أن يفحص تحليل المخاطر إمكانية استخدام أية فعاليات متوقعة لمنع وقوع مثل تلك الانتهاكات.

ويتضمن هذا التقرير الموجز خمس قصص شخصية في سياق انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها أو تسهيل وقوعها باستخدام الأسلحة التقليدية في عمليات تنفيذ القوانين أو العمليات العسكرية. وفي كل حالة من هذه الحالات يظهر المزدودون الرئيسيون لأنواع الأسلحة التي استخدمتها قوات الجيش الأمن أو الشرطة أو الجماعات المسلحة.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الزعماء السياسيين والمسؤولين في الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل هؤلاء الأشخاص، وذلك باستخدام البطاقات البريدية المتوفرة، وكسب تأييد حكومات بلدانهم وحملها على الالتزام بمعاهدة فعالة لتجارة الأسلحة مع وضع احترام حقوق الإنسان في صلبها.

سوريا – أرواح أزهقت في حملة القمع العنيفة:

خالد الحامض

بعد الإفطار بوقت قصير من يوم 31 يوليو/تموز 2011، غادر خالد الحامض منزله في مدينة حماة لشراء دواء لشقيقه البالغ من العمر أربع سنوات، الذي كان مصاباً بالحمى، ولكنه لم يعد إلى المنزل. وبعد مضي بضع ساعات سَجّت عائلته جسده في الحديقة القريبة من جامع السرجاوي القريب، وقد سُحق جسده وأصيب برصاصة في ظهره.

وعندما خرج خالد الحامض في حي «باب قبلي» بحماة في ذلك الصباح، كانت قوات الأمن السورية تقتحم المدينة بدباباتها وتطلق النار على الأحياء السكنية. وقال بعض المارة لعائلته فيما بعد إنه «أصيب برصاصة في ظهره عندما حاول عبور الشارع باتجاه المستشفى»، ثم مرّت دبابة تابعة للجيش فوق جسده. ولم يتمكن المارة من نقل جثة خالد الحامض إلى المستشفى إلا بعد انسحاب الدبابات.

وكانت المظاهرات المؤيدة للإصلاح في سوريا قد بدأت في فبراير/شباط 2011، وتحولّت

إلى اليمين: دبابة تابعة للجيش السوري تتموضع في شارع سكني في مدينة حمص الواقعة على بعد 160 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من دمشق، أغسطس/آب 2011.

الغلاف: جندي من الجيش الوطني التشادي يجلس فوق شاحنة محملة بقاذفات صواريخ تقف أمام القصر الرئاسي في نجامينا، تشاد، فبراير/شباط 2008.

© PASCAL GUYOT/AFP/Getty Images

القيمة بالدولار الأمريكي	المزوّد	الفئة الجمركية للأمم المتحدة
618,685	مصر	أسلحة حربية (89112)
296,785	مصر	أسلحة نارية غير حربية (89131)
1,254,580	فرنسا	نخائر (89129)
1,132,320	الهند	دبابات وغيرها من العربات المدرعة المقاتلة (89111)

القيمة الإجمالية لصادرات الأسلحة إلى سوريا في الفترة بين 2005 و 2009.



وبحسب بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالتجارة والمبيّنة في الجدول التالي، فإن مصر وفرنسا والهند زوّدت سوريا بالأسلحة الحربية والأسلحة النارية غير الحربية والذخائر والدبابات والعربات المدرعة المقاتلة على مدى خمس سنوات:

إن الأدلة على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية على أيدي قوات الدولة السورية في ازدياد. وإن وجود معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة من شأنه أن يساعد على منع وقوع مثل تلك الجرائم. ولذا فإن منظمة العفو الدولية تدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى فرض حظر فوري وشامل على الأسلحة المرسلة إلى سوريا، وإلى إحالة الوضع هناك إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

توصيات

يتعين على الحكومة السورية القيام بما يلي:

■ إجراء تحقيق عاجل ومحيد ومستقل في حادثة مقتل خالد الحامض وفي جميع حالات الوفاة التي وقعت أثناء وبسبب الاحتجاجات التي اندلعت منذ أواسط مارس/آذار.

■ ضمان تقديم جميع المسؤولين عن تلك الوفيات إلى ساحة العدالة.

الجهات الرئيسية التي زوّدت سوريا بالأسلحة

يُذكر أن روسيا الاتحادية هي المزوّد الأكبر لسوريا بالأسلحة، حيث يذهب 10 بالمئة من مجموع صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا. وشملت تلك الأسلحة صواريخ وقاذفات صواريخ وصواريخ مضادة للدبابات زوّدت بها الدبابة الروسية الصنع من نوع T-72. كما قامت سلوفاكيا بتزويد سوريا بـ 139 دبابة من طراز T-72 في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم.

وفي عام 2008، سمحت إيطاليا بتزويد سوريا بأنظمة للمراقبة والتحكم بالنيران بقيمة 3,680.150 دولار أمريكي. وربما يكون ذلك مرتبطاً بعقد مع شركة غاليليو أميونيكا الإيطالية بقيمة نحو 200 مليون دولار أمريكي لتطوير 122 دبابة مقاتلة رئيسية من طراز T-72 بتزويدها بنظام عالمي موحد للمراقبة والتحكم بالنيران.

إن عدداً قليلاً من البلدان ينشر تقارير حول تجارة الأسلحة مع سوريا، ولذا فإن من الصعب تحديد الدول التي زودتها بأنواع الأسلحة التي استُخدمت لقمع المحتجين.

إلى احتجاجات جماهيرية في أواسط مارس/آذار. وردّت السلطات السورية على المظاهرات باستخدام القوة المفرطة في محاولة لقمعها. واستُخدمت الدبابات وغيرها من العربات المدرّعة في عمليات الجيش، وُذكر أنها قصفت المناطق السكنية المدنية في البلدات والمدن التي حدثت فيها الاحتجاجات، وأطلقت قوات الأمن النار على العديد من الأشخاص فأردتهم قتلى. كما استُخدمت بنادق القنص، واستهدفت القناصة الأشخاص الذين يحاولون مساعدة الجرحى في الشوارع. وزُعم أن قوات البحرية السورية استخدمت الزوارق الحربية لقصف مدينة اللاذقية التي يقع فيها الميناء.

وفي مطلع يناير/كانون الثاني 2012، حصلت منظمة العفو الدولية على أسماء 4,345 شخصاً قُتلوا في حملة القمع. ويُعتقد أن العديد منهم تعرضوا لإطلاق النار على أيدي قوات الأمن التي استخدمت الذخيرة الحية أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية أو في تشجيع الأشخاص الذين قُتلوا في احتجاجات سابقة. وألقت السلطات السورية القبض على آلاف الأشخاص الآخرين، واحتجزت العديد منهم بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن مجهولة، حيث تفشى التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة بحسب ما ورد.



تشاد الاختفاء القسري لزعيم معارض

ابن عمر محمد صالح

في 3 فبراير/شباط 2008، قبضت قوات الأمن التشادية على ابن عمر محمد صالح، زعيم «حزب الحرية والتنمية» التشادي المعارض في نجامينا. وقال شاهد عيان:

«منعنا الجنود بأسلحتهم من الاقتراب، وذهب أربعة منهم وقرعوا باب المنزل. وبعد فترة قصيرة خرج عمر مع الجنود، وأطلق أحدهم النار باتجاه أحد الأشخاص الذين كانوا يقفون بالباب، واتهمه بالكذب لأنه كان قد قال لهم إنه لا يعرف ابن عمر».

وقد تم القبض على ابن عمر مع ثلاثة رجال آخرين أثناء هجوم دام يومين شنته جماعات معارضة مسلحة على العاصمة التشادية نجامينا في فبراير/شباط 2008. وذكرت الحكومة أن أولئك المعتقلين يُشتبه في أنهم ساندوا الجماعات المسلحة المعارضة.

ونشب قتال عنيف في أنحاء مختلفة من نجامينا في 2 و 3 فبراير/شباط قبل أن تستعيد القوات

الحكومية السيطرة على العاصمة وتراجع المعارضة المسلحة عبر الحدود إلى الأراضي السودانية. وقُتل مئات المدنيين أو أصيبوا بجروح، وتعرض العديد من الأشخاص للاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. وقد وقعت تلك الهجمات في سياق تصاعد التوتر في السودان المجاورة. واتهم كل من البلدين الآخر بدعم جماعات المعارضة المسلحة وتوفير القواعد لها.

وقعت عدة غارات جوية على المدينة باستخدام الطائرات المروحية العسكرية. وتبين أن قطعاً من الأسلحة التي استُخدمت في الهجوم، وحصلت عليها منظمة العفو الدولية، هي قطع لصاروخ يُطلق من الجو من طراز S-5M، عيار 57 ملم ويحتوي على شظايا. وتُطلق هذه الصواريخ عادة من قاذفات صواريخ تحمل من أربعة صواريخ إلى 32 صاروخاً تحملها طائرات حربية مقاتلة أو طائرات مروحية هجومية. وهذه أسلحة غير موجّهة وذات قدرة تفجيرية عالية، ويجب ألا تُستخدم للهجوم على مناطق قريبة من السكان المدنيين بسبب عدم قدرتها على التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

في 27 فبراير/شباط 2008 أعلنت الحكومة التشادية عن إنشاء لجنة تحقيق لفحص انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان الهجوم على

نجامينا، بما فيها مصير ابن عمر محمد صالح. وأنشئت لجنة متابعة لتوصيات لجنة التحقيق بموجب مرسوم رئاسي صدر في 23 مايو/أيار 2011. وعلى الرغم من التحقيقات والمقابلات العديدة التي أجريت، فإن اللجنة لم تتمكن من تأكيد ما حدث لابن عمر محمد صالح. وظل مصيره ومكان وجوده مجهولين في نهاية عام 2011.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر ابن عمر محمد صالح ضحية لعملية اختفاء قسري على أيدي قوات الأمن التشادية. وخلال العقدين الأخيرين، تمكنت المنظمة من توثيق عدة حالات اختفاء لشخصيات تشادية معارضة وغيرهم من الأفراد، وخاصة في أبريل/نيسان 2006 في نجامينا، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007 في إقليم دارتامة في شرق تشاد. وقد أسهم توفر الأسلحة في تشاد، والناجم عن غياب معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة، في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان هناك.

إلى اليمين: جزء من صاروخ HE من طراز S-5M، عيار 57 ملم، استُعيد عقب الهجوم الذي وقع في فبراير/شباط 2008، والذي شاركت فيه جماعات معارضة مسلحة في نجامينا، تشاد. وخلال يومين من القتال، قُتل مئات المدنيين أو أُصيبوا بجروح.



الجهات الرئيسية التي زوّدت تشاد بالأسلحة

قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عمليات نقل الأسلحة إلى تشاد، شملت عدداً من البلدان، منها بلجيكا وفرنسا وليبيا وصربيا وجنوب أفريقيا.

■ بحسب بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالتجارة، فإن فرنسا باعت إلى تشاد أسلحة وذخائر بقيمة 4.7 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2010. بيد أن جُلَّ هذا الرقم يتعلق بتسليم «ذخائر حرب» بقيمة 4.3 مليون دولار أمريكي في عام 2008 – وهو العام الذي وقع فيه الهجوم على نجامينا. وتشير التقارير السنوية للحكومة فيما يتعلق بصادرات الأسلحة من فرنسا إلى تشاد في الفترة بين عام 2006 وعام 2010، إلى أن قيمتها وصلت إلى نحو 24.8 مليون دولار أمريكي، باستثناء المعدات العسكرية والمدنية التي تبرعت بها فرنسا إلى السلطات التشادية. وفي 14 فبراير/شباط 2008 اعترفت وزارة الدفاع الفرنسية بأن الجيش الفرنسي قدم مساعدة إلى الحكومة التشادية في مجال نقل الذخيرة من ليبيا إلى تشاد.

■ وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، قامت صربيا في عام 2006 بتصدير «عبوات ذخيرة وقطع أخرى»

إلى تشاد. وقد تضمنت شهادة تتعلق بالمستخدم النهائي، مؤرخة في يوليو/تموز 2006 ومقدمة من سمسار إسرائيلي إلى السلطات الصربية، طلب بيع مليوني طلقة نارية عيار 5.56 ملم من الذخيرة إلى «قوات الجيش وقوات الأمن في جمهورية تشاد».

■ في 3 مارس/آذار 2007، وردت أنباء تفيد بأنه تم تسليم طلبية مكونة من 40 عربة مدرعة من طراز AML 90 صناعة فرنسية إلى بلجيكا من جنوب أفريقيا. وذكر أنها أرسلت لاستخدامها في شرق البلاد بالقرب من الحدود السودانية. ورفضت شركة بلجيكية، معروفة بتزويد مثل تلك العربات، طلب منظمة العفو الدولية بتأكيد أو نفي صحة عملية التسليم. بيد أن السلطات البلجيكية ذكرت أنها لم تعط أية موافقة على شحن العربات المدرعة إلى تشاد وأنها بدلاً من ذلك، منحت ترخيصاً لبيع عربات مدرعة إلى فرنسا بدون أية قيود على المبيعات أو عمليات النقل الأخرى.

كما أن الحصول على المعلومات المتعلقة بإمدادات الأسلحة السرية إلى جماعات المعارضة المسلحة التشادية المتمركزة في دارفور بالسودان يعتبر أكثر صعوبة. بيد أن ثمة أدلة على أن تلك الجماعات كانت تستخدم أسلحة صغيرة وخفيفة صينية الصنع. ومن بين الأدلة على ذلك،

تلك الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من «اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية»، واعترافات جماعة معارضة أخرى، وهي «تجمع القوى من أجل التغيير» في عام 2007. وفي عام 2006 تم التقاط صور لأعضاء جماعة المعارضة المسلحة، «الجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي، وهم يحملون قاذفات قنابل يدوية أوتوماتيكية من طراز QLZ87، عيار 35 ملم، خارج مدينة الجينية في غرب دارفور بالقرب من الحدود التشادية. وقد ادعى أمر المجموعة بأنه قام للتو بزيارة إلى الصين.

توصيات

يتعين على الحكومة التشادية القيام بما يلي:

■ كشف النقاب فوراً عن مصير ومكان وجود ابن عمر محمد صالح، وإبلاغ عائلته وممثله القانوني بذلك بشكل عاجل.

■ فتح تحقيق مستقل ومحايدي في حادثة اختفائه القسري، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة.



سري لنكا مصرع طالب بالرصاص

راجيهار مانوهاران

كان راجيهار مانوهاران واحداً من خمسة طلاب تاميليين قُتلوا برصاص قوات الأمن السريلانكية في شمال شرق ترينكومالي في 2 يناير/كانون الثاني 2006، وكان في العشرين من العمر.

كان راجيهار بصحبة بعض زملائه الطلبة على شاطئ ترينكومالي، عندما أُلقيت قنبلة يدوية من عربة سيارة ذات الثلاث عجلات؛ وقد أسفرت القنبلة عن إصابة عدد من أفراد المجموعة بجروح. وبعد فترة وجيزة، وصل إلى المكان من 10 إلى 15 عنصراً من أفراد الشرطة بالزي الرسمي، ممن يُعتقد أنهم من فرقة المهمات الخاصة، ووضعوا الطلبة الجرحى في سياراتهم وانهالوا عليهم بالضرب بأعقاب البنادق، ثم أخرجوهم من السيارة على قارعة الطريق. وقال شهود عيان إن أفراد الشرطة أطلقوا النار على الطلاب الخمسة فأردوهم قتلى جميعاً، ومن بينهم راجيهار.

وأنشئت لجنة للتحقيق في الحادثة، ولكن تقرير اللجنة لم يُنشر مطلقاً. ولم يُجر تحقيق شامل في

الحادثة، ولم يُقدم أي من أفراد الشرطة إلى ساحة العدالة على جريمة قتل راجيهار ورفاقه.

خرجت سري لنكا من نزاع مسلح مرير وطويل في عام 2009؛ فقد استمر النزاع بين الحكومة والجماعة الانفصالية المسلحة المعروفة باسم «نمور تحرير تاميل عيلام»، نحو ثلاثة عقود. وارتكب الطرفان انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقُتل في النزاع عشرات الآلاف من المدنيين، كما أصيب آخرون عديدون بجروح وتعرضوا لإساءة المعاملة.

وعلى الرغم من استمرار هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن السريلانكية وحركة «نمور تحرير تاميل عيلام»، وفي غياب معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة، فإن الحكومات الأجنبية استمرت في تزويد سري لنكا بطائفة واسعة من أنواع الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات.

الجهات الرئيسية التي زوّدت سري لنكا بالأسلحة

في الفترة بين عام 2000 وعام 2009 قامت عدة بلدان بتزويد سري لنكا بطائفة من الأسلحة التقليدية. ومن بين تلك البلدان: الصين وجمهورية التشيك وإسرائيل وباكستان وروسيا الاتحادية وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

■ وبحسب بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالتجارة، فقد زوّدت باكستان سري لنكا بأسلحة حربية قيمتها 6 مليون دولار أمريكي في عامي 2008 و 2009، كما زوّدت الولايات المتحدة بأسلحة قيمتها 6.4 مليون دولار أمريكي في عامي 2007 و 2008 على التوالي. كما كانت باكستان مزوّداً رئيسياً لها بالذخائر.

■ في الفترة بين 2001 و 2009 كان من بين البلدان الرئيسية المزوّدة لسري لنكا بذخائر الحرب: إسرائيل (2.88 مليون دولار أمريكي) وسلوفاكيا (4.3 مليون دولار أمريكي)، والولايات المتحدة (3.95 مليون دولار أمريكي).

■ قامت الصين بتزويد سري لنكا بطائفة واسعة من الأسلحة. فعلى سبيل المثال، نقلت صحيفة «جينز ديفنس ويكلي»، أنه وفقاً لمذكرة صادرة

إلى اليمين: جندي من وحدة الدراجات النارية التابعة لفرقة القوات الخاصة يقوم بحراسة نقطة تفتيش على جانب الطريق في كولومبو، سري لنكا، نوفمبر/ تشرين الثاني 2008. إلى الأسفل: تشييع جنازة الطلاب الخمسة الذين قُتلوا على أيدي قوات الأمن السريلاكية في ترينكومالي في 2 يناير/ كانون الثاني 2006.



© REUTERS/Buddhika Weerasinghe

أن المملكة المتحدة وجمهورية التشيك وأسبانيا وسلوفاكيا وبلغاريا كانت البلدان المزودة الرئيسية للأسلحة في الفترة بين عامي 2001 و 2008.

■ في فبراير/ شباط 2010 وقَّعت روسيا وسري لنكا قرضاً بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لتزويد الأخيرة بطائفة من الأسلحة، من بينها الطائرات المروحية الحربية، وإصلاحها.

واستمرت حركة «نمور تحرير تاميل عيلام» في توفير الموارد لتمويل شراء الأسلحة عبر شبكات متطورة لتهرب الأسلحة، كما استولت على الكثير من مدفعيتها من الجيش السريلانكي.

■ في الفترة بين عام 2000 وعام 2006، كانت الدول الرئيسية المزودة لسري لنكا بالأسلحة الثقيلة، ومنها الدبابات المقاتلة والعربات المدرعة وأنظمة الصواريخ والطائرات المقاتلة والطائرات المروحية، هي: الصين وجمهورية التشيك، وإسرائيل وباكستان وروسيا وأوكرانيا.

■ تُظهر بيانات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالصادرات

عن مجلس الوزراء في مايو/ أيار 2007، وافقت الحكومة السريلاكية على صفقة قيمتها 37.6 مليون دولار أمريكي مع شركة «بولي تكنولوجيز» الصينية تقضي بتزويد سري لنكا ب ذخائر، من قبيل قذائف المدفعية والهاون. وكانت سري لنكا قد وقَّعت عقداً سابقاً مع شركة صينية أخرى وهي «نورنك» لتزويدها بالذخائر بقيمة 100 مليون دولار أمريكي.

توصيات

يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون القيام بما يلي:

■ إنشاء آلية دولية مستقلة تتولى التحقيق في الجرائم التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي التي ارتكبت في سري لنكا، ومنها جريمة قتل راجيهار مانوهان ورفاقه.

■ إعلان نتائج التحقيق على الملأ، وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى المحاكمة في إجراءات تفي بالمعايير الدولية للعدالة، حيثما تتوفر أدلة كافية.



© Private



إلى اليمين: أطفال مجتمع السلم في سان خوسيه دي أبارتادو في كولومبيا



كولومبيا اضطهاد مجتمع محلي في سياق نزاع مسلح داخلي

مجتمع السلم في سان خوسيه دي أبارتادو

لقد وضع النزاع المسلح الداخلي في كولومبيا قوات الأمن والقوات شبه العسكرية من جهة وجماعات حرب العصابات من جهة أخرى في موقعين متعددين طوال أكثر من 45 عاماً. وقد أنشأ «مجتمع سان خوسيه دي أبارتادو» في مارس/ آذار 1997، عندما تعهد سكان القرى التابعة لبلدية أبارتادو الواقعة في شمال غرب كولومبيا بعدم المشاركة في أعمال العنف. وقد قوبل قرارهم بالرغبة والعداء من قبل جميع أطراف النزاع.

ومنذ ذلك الوقت، تعرّض أكثر من 170 شخصاً من أفراد «مجتمع السلم»، وغيرهم من المدنيين الآخرين الذين يعيشون في المنطقة، للقتل أو الاختفاء القسري، في الوقت الذي تعرّض فيه آخرون للتهديدات أو الاعتداءات الجنسية، أغلبيتها على أيدي القوات شبه العسكرية المدعومة من الجيش، وقوات الأمن. كما كانت قوات حرب العصابات مسؤولة عن العديد من التهديدات وعمليات القتل.

ولا تزال القوات شبه العسكرية المدججة بالسلاح موجودة في المنطقة على الرغم من نشر الجنود والشرطة هناك، مع أن الحكومة تدعي أنها قامت بتسريح جميع أفراد القوات شبه العسكرية.

وهددت القوات شبه العسكرية، مراراً وتكراراً، بقتل أعضاء «مجتمع السلم». ففي 23 مارس/ آذار 2011، الذي يصادف الذكرى السنوية الرابعة عشرة لإنشاء المجتمع، قالت القوات شبه العسكرية لأحد أفراد مجتمع السلم إنهم يجب أن يغادروا المكان، وإلا فإن عمليات القتل ستستمر. كما حذرتهم من أنها خططت، مع قوات الأمن، «لتصفية» المجتمع برمتيه. وفي 19 و 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، أقامت القوات شبه العسكرية نقاط تفتيش حول القرى القريبة، وأبلغت السكان بمنع نقل المواد الغذائية إلى منازلهم. وقد جاءت تلك التهديدات في وقت وردت فيه أنباء حول قيام القوات شبه العسكرية بتعزيز تواجدها في المناطق المحيطة بمجتمع السلم.

وأصبحت عمليات القتل والتهديدات والاختفاءات القسرية متفشية في المجتمع. وحتى الآن لم تتخذ الحكومة ولم تنفذ تدابير الحماية الكافية لضمان سلامة السكان الذين يعيشون هناك.

كما عمد أفراد قوات الأمن إلى تهديد أفراد مجتمع

السلم بصورة منتظمة. واستمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك) في تهديد وقتل المدنيين الذين تعتبرهم متعاونين مع أعدائها. وفي فبراير/ شباط 2011، وردت أنباء عن قيام مقاتلي «فارك» بقتل شخصين يعيشان في منطقة سان خوسيه دي أبارتادو، كان أحدهما على صلة وثيقة بمجتمع السلم.

وعلى الرغم من الأوامر المتكررة التي أصدرتها محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، فإن السلطات لم تتخذ إجراءات فعالة لحماية هؤلاء، وهي بذلك لم تف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق لأن كولومبيا، في غياب معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة، كانت تعجّ بالأسلحة الحربية لسنوات طويلة – ولاسيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة – التي غالباً ما تُستخدم لارتكاب أو تسهيل وقوع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.

كما يساورها القلق من أنه ما لم تنفذ السلطات الكولومبية توصيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بشكل تام، فإنه لن تكون هناك ضمانات بالأداء لعمليات نقل الأسلحة إلى كولومبيا إلى تفاقم أزمة حقوق الإنسان في البلاد. وإن غياب مثل هذه الضمانة سيردع السلطات

إلى اليمين: شرطي يقوم بحراسة الأسلحة المصادرة من جماعة شبه عسكرية خلال غارة شُنت في منطقة ميديلين، كولومبيا، سبتمبر/ أيلول 2008.



توصيات

يتعين على الرئيس الكولومبي القيام بما يلي:

■ ضمان اتخاذ تدابير حماية بالاتفاق مع «مجتمع السلم في سان خوسيه دي أبارتادو»، لضمان سلامة أفراده، وتنفيذ تلك التدابير.

■ إجراء تحقيق في عمليات القتل وإساءة المعاملة الجنسية والتهديدات وحوادث الاختفاء القسري لأفراد مجتمع السلم، ونشر نتائج التحقيق وتقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

■ اتخاذ إجراءات لحل الجماعات شبه العسكرية التي لا تزال تعمل في منطقة سان خوسيه دي أبارتادو، وقطع علاقاتها بقوات الأمن.

وقطع غيار) تُرسل إلى كولومبيا من خلال اتفاقية المبيعات العسكرية الأجنبية. وكان من المقرر تسليم المسدسات خلال الفترة بين يوليو/ تموز 2009 ومايو/ أيار 2012. إن شحنات الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى كولومبيا من السوق غير المشروعة ليست كبيرة، ولكنها كثيراً ما تحدث. إن إمدادات الأسلحة غير المشروعة التي تصل إلى القوات شبه العسكرية وجماعات حرب العصابات في كولومبيا تدخل البلاد عبر الدول المجاورة. كما حاولت القوات شبه العسكرية وجماعات حرب العصابات شراء أسلحة صغيرة وخفيفة بشكل سري من السوق الدولية مباشرة عن طريق شبكات السمسة والاتجار بالأسلحة.

نارية مدنية بقيمة مليون دولار أمريكي فقط. بيد أن بيانات الصادرات الخاصة بالبلدان المزودة تشير إلى أنه تم تصدير أسلحة نارية مدنية بقيمة 20 مليون دولار أمريكي إلى كولومبيا في الفترة نفسها، منها ما قيمته 11 مليون دولار من الولايات المتحدة، و8 مليون دولار من إسرائيل.

ولا تزال وزارة الخارجية الأمريكية تزود قوات الأمن الكولومبية بالمساعدات العسكرية والتدريب العسكري. وبحلول نهاية عام 2011، كانت الولايات المتحدة قد خصصت مبلغ 345 مليون دولار أمريكي لقوات الأمن الكولومبية، خُصص منها 50 مليون دولار للقوات المسلحة، كان 30 بالمئة منها مشروطاً بتلبية السلطات الكولومبية لبعض شروط حقوق الإنسان. وفي سبتمبر/ أيلول 2011 أفرجت السلطات الأمريكية عن 20 مليون دولار من الأموال المخصصة لعام 2010 بعد أن ارتأت أن الحكومة الكولومبية أحرزت تقدماً مهماً في مجال تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلادها.

في 1 سبتمبر/ أيلول 2009، منحت كولومبيا وزارة الدفاع الأمريكية عقداً قيمته 353 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لبيع مسدسات من نوع «سيغ ساوير»، عيار 9 ملم وقطع غيار، منها 46 مليون دولار (أو 99,261 مسدساً عيار 9 ملم

عن اتخاذ إجراءات حاسمة لحل الجماعات شبه العسكرية، وقطع صلاتها بقوات الأمن.

الجهات الرئيسية التي زوّدت كولومبيا بالأسلحة

إن لدى كولومبيا صناعة عسكرية مربحة وذات اكتفاء ذاتي تنظمها «الصناعات العسكرية». بيد أنها استوردت كميات كبيرة من الأسلحة الحربية والمسدسات والذخائر من عدة بلدان. وبحسب بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالتجارة، فإن كولومبيا استوردت في الفترة بين عام 2007 وعام 2010 أسلحة عسكرية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي من بلدان كالولايات المتحدة وإسرائيل وإيطاليا وفرنسا وتركيا وأسبانيا والمملكة المتحدة. واستوردت مسدسات بقيمة 17 مليون دولار أمريكي تقريباً من الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وجمهورية التشيك وألمانيا. وجاءت ذخائر بقيمة حوالي 260 مليون دولار أمريكي من إسرائيل والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والبرازيل وجمهورية كوريا وتركيا وإيطاليا.

أما السلطات الكولومبية فتقول إنها لم تستورد في الفترة بين عام 2007 وعام 2010 سوى أسلحة



© AP Photo/ Petros Giannakouris

إلى اليمين: الصحفي المصاب مانوليس كيبريوس
يصف لمندوبي الصحافة اللحظة التي ألقي فيها
شرطي قنبلة تشل الحواس أمامه، أثينا، اليونان،
يونيو / حزيران 2011.



© Orestis Panagiotou-Athens press agency

اليونان إصابة صحفي بجروح نتيجة إلقاء الشرطة قنبلة تشل الحواس

مانوليس كيبريوس

في 15 يوليو / حزيران 2011، فقد الصحفي
مانوليس كيبريوس قدرته على السمع بشكل
دائم عندما ألقي شرطي أمامه قنبلة يدوية تشل
الحواس.

خلال عام 2011 نُظمت احتجاجات عديدة
في أثينا وغيرها من المدن اليونانية الرئيسية
ضد إجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة.
وكان مانوليس يقوم بعمله في تغطية أخبار
الاحتجاجات في أثينا عندما شاهد أفراد الشرطة
وهم يرشون المواد الكيميائية على المحتجين
السلميين ويلقون عليهم القنابل اليدوية التي تشل
الحواس وينهالون عليهم بالضرب بالهراوات
بالقرب من ميدان سنتاغما. وقد طلبت منه
الشرطة التوقف عن التقاط الصور، فأبرز
الصحفي أوراق اعتماده الصحفية، ولكن قائد
وحدة شرطة الشغب شتمه وأرسله إلى شرطي
آخر، ألقي بدوره عليه قنبلة تشل الحواس. وقد
أدى الانفجار، الذي وقع على بعد 50 سنتيمتراً

ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في أوساط
الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين والاستخدام
المفرط للقوة ضد المحتجين وإساءة معاملة
الأشخاص في الحجز. ومع ذلك، ففي غياب معايير
حقوق الإنسان الملزمة قانونياً بموجب معاهدة
لتجارة الأسلحة، استمر تزويد الشركات الأجنبية
للليونان بالأسلحة والذخائر لاستخدامها من قبل
قوات الشرطة.

«آمل حقاً أن أكون الضحية
الآخيرة لعنف الشرطة. ففي
المجتمعات الديمقراطية لا
يمكن حل المشكلات بالعنف،
وإنما عن طريق الحوار.»

مانوليس كيبريوس، في مؤتمر صحفي،
12 يوليو/تموز 2011

فقط من مانوليس إلى سقوطه على الأرض. وبعد
أن ساعده المتظاهرون على النهوض على قدميه
مرة أخرى، أدرك أنه فقد السمع.

إن إجراء عملية جراحية له ربما تساعد على
استعادة جزء من قدرته على السمع في إحدى
أذنيه، ولكن الأذن الأخرى عُطبت بشكل دائم. وقد
فتحت السلطات اليونانية تحقيقاً جنائياً وتأديبياً
في الحادثة. كما قدم مانوليس دعوى قانونية طلب
فيها تعويضات وجبر ضرر من الدولة اليونانية.

وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عدة حالات
للاستخدام المفرط للقوة على أيدي الشرطة
والاستخدام المفرط للمواد الكيميائية والغازات
المسيلة للدموع خلال المظاهرات الأخيرة في
اليونان. ويضطلع المدعي العام في محكمة
البداية في أثينا حالياً بتحقيقات جنائية في مزاعم
الاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك استخدام
الغاز المسيل للدموع، من قبل الشرطة في
المظاهرات التي وقعت في 15 و 28 و 29 يونيو /
حزيران. وطلب عضو في البرلمان اليوناني من
الحكومة توضيح الآثار الصحية لاستخدام الغاز
المسيل للدموع من قبل الشرطة.

وكان لمنظمة العفو الدولية بواعث قلق قديمة
بشأن أساليب حفظ الأمن في اليونان، بما فيها

إلى اليمين: محتجون يتصادمون مع شرطة مكافحة الشغب أمام مبنى البرلمان اليوناني خلال مظاهرة نَظَمها الاتحاد العام لنقابات العمال في اليونان في مايو/ أيار 2011. وكان أعضاء الاتحاد يتظاهرون ضد زيادة ساعات العمل للعاملين في دوائر الخدمة المدنية.

السنة المالية	المبلغ بالدولار الأمريكي
2000	18,596
2002	5,025
2004	4,125
2007	27,070
2008	55,250
2009	55,561
2010	103,137

ازدادت صادرات العناصر المستخدمة للسيطرة على أعمال الشغب (ومنها الغاز المسيل للدموع) من الولايات المتحدة إلى اليونان بشكل كبير في الفترة بين عام 2000 وعام 2010.

المملكة المتحدة تراخيص لإرسال القنابل التي تشل الحواس إلى اليونان في الأعوام 2003 و 2005 و 2007 و 2008. ومنذ عام 2000، منحت السلطات البريطانية بشكل دوري تراخيص مفتوحة لشركة تباع أنواعاً مختلفة من ذخائر غاز الأعصاب والدخان والغاز المسيل للدموع.



الجهات الرئيسية التي زوّدت اليونان بالأسلحة

وفقاً للأدلة التي قامت منظمة العفو الدولية بجمعها خلال احتجاجات يونيو/ حزيران 2011، تبين أن القنابل التي تشل الحواس وعبوات الغاز المسيل للدموع التي استُخدمت في ميدان سنتاغما قد صُنعت في البرازيل وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وشملت:

■ قنبلة يدوية مسيلة للدموع من نوع GL-311 ، من صنع شركة «كوندور تكنولوجياس ناو ليتيس» في البرازيل.

■ أداة 2-bang «صوت ووميض» من صنع الشركة الألمانية نيكو بايروتكنيك، في أكتوبر/ تشرين الأول 2001.

■ قنبلة يدوية تشل الحواس من نوع N591، من صنع شركة تشيهرنغ في المملكة المتحدة.

■ قنبلة كرة الغاز المسيل للدموع متعددة الآثار والقنبلة التكتيكية من نوع 8230 - وكلا النوعين من صنع شركة «كومبايند تكتيكال سيستم»؛ وقنبلة يدوية من نوع GS 555 من صنع شركة «فيدرال لابوراتوريز» الأمريكية.

ولا يُعرف متى نُقلت القنابل اليدوية التي استخدمتها الشرطة في يونيو/ حزيران إلى اليونان. فقد كُتب تاريخ الصنع على قنبلة الغاز المسيل للدموع البرازيلية الصنع من نوع GL-311، وهو سبتمبر/ أيلول 2010، ولكن البرازيل لا تنشر تقريراً سنوياً بشأن صادراتها من الأسلحة.

ووفقاً للتقارير السنوية للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، فإن ألمانيا منحت تراخيص لصادرات الذخائر إلى اليونان سنوياً منذ عام 2003، وإن اليونان تسلمت عناصر سامة بقيمة 1,121,330 مليون دولار أمريكي في الفترة بين عام 2003 وعام 2005، بما في ذلك العناصر التي تستخدم للسيطرة على أعمال الشغب، من قبيل الغاز المسيل للدموع.

في عام 2010، وبحسب البيانات الحكومية، أعطت سلطات المملكة المتحدة رخصة تصدير مفتوحة، يمكن أن تظل سارية المفعول لفترة من سنتين إلى خمس سنوات، وتسمح بموجبها بإرسال عدة شحنات من المعدات المختلفة لحفظ الأمن إلى اليونان. وشملت تلك المعدات قنابل يدوية من نوع CS والقنابل التي تشل الحواس والغاز المسيل للدموع وغيرها من العناصر التي تُستخدم للسيطرة على أعمال الشغب. كما منحت

توصيات

يتعين على وزير العدل ووزير حماية المواطنين في اليونان ضمان ما يلي:

■ أن تكون التحقيقات الجنائية والتأديبية في حادثة إصابة مانوليس كيبريوس وإساءة معاملته عاجلة ومستقلة وشاملة وفعالة.

■ تقديم أفراد الشرطة المسؤولين عن إصابته وإساءة معاملته إلى ساحة العدالة.

■ منح مانوليس كيبريوس تعويضات تأخذ بعين الاعتبار تماماً عواقب فقدان قدرته على السمع.



© Aris Chatzistefanou/Demotix

شرطة مكافحة الشغب تستخدم الغاز المسيل للدموع لفض الاحتجاجات في ميدان سنتاغما في أثينا، اليونان، يونيو/حزيران 2011.

توصيات خاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة

إن كل مثل من الأمثلة التي دُكرت آنفاً يوضح كيف استُخدمت طائفة واسعة من الأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة لتسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب. كما تؤكد هذه الأمثلة على الحاجة الماسة إلى تقييم صارم لمخاطر جميع صادرات الأسلحة بموجب اتفاقية لتجارة الأسلحة، بهدف مكافحة عمليات النقل الدولية السيئة التنظيم للأسلحة التقليدية، والمساعدة على وضع حد للدمار الذي تحدثه إساءة استخدام مثل هذه الأسلحة في حياة المدنيين.

يجب أن تتضمن المعاهدة مقاييس متشددة خاصة بحقوق الإنسان

يجب أن تكفل الدول عدم السماح بعمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية إذا كانت هناك مخاطر حقيقية من إمكانية استخدام تلك الأسلحة لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولتقرير مدى المخاطرة، ينبغي إجراء تقييم صارم وفعال لكل طلب ترخيص لنقل الأسلحة قبل الموافقة عليه.

يجب أن تنطبق المعاهدة على جميع أنواع الأسلحة التقليدية ومكوناتها

يجب أن تحدد الدول نطاق الأسلحة التقليدية، بحيث يشمل جميع الأسلحة والذخائر والتجهيزات العسكرية

والأدوات التي يمكن استخدامها في القوة المميّنة في عمليات الجيش والأجهزة المكلفة بتنفيذ القوانين، فضلاً عن القطع والمكونات والاكسسوارات والآلات والتقنيات والخبرات الفنية التي تُستخدم في صنع هذه الأدوات وتطويرها وصيانتها.

يجب أن يكون تطبيق المعاهدة صارماً وقابلاً للتنفيذ قانونياً

يجب أن تتفق الدول على معايير تتعلق بالتنفيذ الكامل والواضح للمعاهدة، بما في ذلك وضع الأنظمة الوطنية الخاصة بالترخيص، والعقوبات الجنائية والإدارية المدعّمة بالتقارير والشفافية، بالإضافة إلى إنشاء آلية فعالة لمراقبة الالتزام بتلك المعايير.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو
الدولية

رقم الوثيقة:
Index: ACT 30/001/2012
Arabic

يناير/كانون الثاني 2012
January 2012

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org